

# A

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/8/24/Add.1\*  
25 August 2008

ARABIC  
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان  
الدورة الثامنة  
البند ٦ من جدول الأعمال

## الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

فنلندا

إضافة

ردود فنلندا على التوصيات والاستنتاجات\*\*

\* هذه الوثيقة تلغي الوثيقة A/HRC/24/Add.1 المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وتحل محلها.

\*\* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

## ردود فنلندا على التوصيات/الاستنتاجات

١- زيادة الاهتمام والجهود الموجهة والتدابير الفعالة فيما يتعلق بالقضاء على التمييز وبذل المزيد من الجهود واتخاذ التدابير لتعزيز حقوق الأقليات، بما فيها الأقليات الإثنية (الاتحاد الروسي، هولندا)

١- عندما التمتت فنلندا عضوية مجلس حقوق الإنسان في ربيع عام ٢٠٠٦، تعهدت بتكثيف إجراءاتها لمكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والتمييز.

٢- ورغم التقدم المحرز، تظل بعض مشاكل العنصرية والتعصب قائمة. وهي أساساً عفوية وليست ظاهرة منظمة سياسياً. ورغم تنامي وعي الناس بالتنوع الثقافي ومثابرة الحكومة على إدماج المهاجرين في المجتمع الفنلندي، تظل الحياة اليومية في فنلندا تتسم بمواقف تتم عن التمييز وكرهية الأجانب. وأكثر من يواجهون التحامل والحرمان والتمييز العرقي والصوماليون والسكان الناطقون باللغة الروسية. ومن القضايا الرئيسية التي ترد في برنامج الأمن الداخلي، الصادر في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨، والتي ستولى اهتماماً خاصاً في السنوات القادمة، أمن المهاجرين والأقليات الإثنية.

٣- ويظل العرقي في فنلندا يتعرضون للتمييز في مختلف مجالات الحياة، مما يتطلب اتخاذ إجراءات في ميادين شتى في المجتمع. وتُعد وزارة الشؤون الاجتماعية والصحية لإنشاء فريق عامل لرسم الاستراتيجية الوطنية الفنلندية بشأن العرقي (شدد كل من أمين المظالم المعني بالأقليات، والمجلس الاستشاري الوطني المعني بشؤون العرقي، والمنظمات غير الحكومية على ضرورة رسم استراتيجية شاملة بشأن وضع العرقي). وأمرت وزارة العمل والاقتصاد بإجراء مسح للكيفية التي تلي بها خدمات العمالة احتياجات طالبي الوظائف العرقي. وسينشر المسح في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وتُنفذ أيضاً مشاريع تتعلق بتوظيف العرقي مؤهلها الاتحاد الأوروبي، وتم على سبيل المثال إصدار عدة كتيبات إرشادية. وتعمل وزارة الداخلية على تحسين ظروف السكن توجيهاً للمساواة وذلك بواسطة إعداد تقرير قطري في إطار مشروع برنامج الاتحاد الأوروبي للعمالة والتضامن الاجتماعي (EU-Progress) "المساواة في السكن والإدماج" (Building Inclusion). وصدر مؤخراً دليل بعنوان "الشرطة تلتقي العرقي".

٤- ويعاني الصوماليون في فنلندا أيضاً مشاكل العنصرية والتمييز العنصري. ولحل هذه المشاكل وغيرها مما يقلق الجاليات المسلمة، شجع أمين المظالم المعني بالأقليات على إنشاء هيئة تنسيق تجمع بين ممثلي مختلف المنظمات والجماعات الإسلامية. فقد نظم أمين المظالم على سبيل المثال اجتماعات عمل بين رابطة الصوماليين في فنلندا وسلطات عدة، حيث نوقشت وعولجت مشاكل عملية يواجهها الصوماليون في فنلندا. وانهقد الاجتماع التأسيسي للمجلس الإسلامي في فنلندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٥- ويواجه السكان الناطقون باللغة الروسية في فنلندا مواقف مجتمعية سلبية ومظاهر للتعصب. وقد أعد فريق عامل مخصص تابع للمجلس الاستشاري المعني بالعلاقات الإثنية تقريراً عن وضع السكان الناطقين بالروسية. وصدر التقرير في عام ٢٠٠٣. وتُعالج منذئذ قضايا كراهية السكان الناطقين بالروسية في فنلندا في إطار فريق عامل معني بمكافحة العنصرية يعمل ضمن المجلس الاستشاري المعني بالعلاقات الإثنية. ونظمت حلقة دراسية بشأن كراهية السكان الناطقين بالروسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وحُدثت أثناء الحلقة الدراسية بعض القضايا التي يمكن معالجتها باستفاضة في إطار المجلس الاستشاري المعني بالعلاقات الإثنية.

٦- ويوجب قانون مكافحة التمييز على جميع السلطات العامة تشجيع المساواة وتأمينها على نحو منهجي وموجه. وكل سلطة من السلطات مطالبة بوضع خطة لتشجيع المساواة الإثنية ومنع التمييز القائم على الأصل الإثني. ويجب أن تشمل الخطة كلاً من الأنشطة الخارجية لتلك السلطة ودورها باعتبارها مستخدماً.

٧- وأنشأت وزارة العدل في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ لجنة لإصلاح تشريعات مكافحة التمييز. والغرض من ذلك تحسين اتساق التشريعات، لا سيما بشأن الأحكام الخاصة بمنع التمييز ونطاق تطبيقها، ونطاق واجب تعزيز المساواة والحصول على الحماية القانونية. ويتمثل الهدف في معاملة ضحايا التمييز قدر الإمكان نفس المعاملة بصرف النظر عن الباعث على التمييز وعن مجالات الحياة. ويجب إعداد مقترح الإصلاح في أجل أقصاه ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٨- إن المنهج الرئيسي الجديد للتعليم الأساسي، الذي بدأ العمل به في المدارس في مستهل السنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، يأخذ في الحسبان خصائص التعليم المتاح لمختلف المجموعات اللغوية والثقافية. فالتدريس، ككل، يجب أن يراعي الخصائص الوطنية والمحلية إضافة إلى اللغة الوطنية، كما يجب أن يراعي الصاميين، باعتبارهم سكاناً أصليين، والأقليات الإثنية. ويشدد المنهج الرئيسي أيضاً على أن من واجب المدارس أن تولي الاهتمام لتنوع الثقافة الفنلندية المتزايد بفعل المهاجرين الذين لديهم ثقافات مختلفة. وتقدم المنظمات غير الحكومية مواد تعليمية متنوعة عن التسامح والتعددية الثقافية وحقوق الإنسان لدعم تنفيذ المنهج. بيد أن طريقة تنفيذ المنهج الأساسي في مدرسة بعينها تتوقف على المعلمين. ومن أولويات صقل مهارات المعلمين تحسين نوعية تعليم التلاميذ الذين ينتمون إلى أقليات ذات خبرات لغوية وثقافية متنوعة. ويولى اهتمام كبير لصقل مهارات المعلمين المكلفين بتدريس لغات المهاجرين الأم.

## ٢- تعزيز الجهود الرامية إلى تقييد أي تعبير عن العنصرية وكره الأجانب ولا سيما مظاهر العنصرية والتمييز على شبكة الإنترنت، وفقاً لما أوصت به لجنة القضاء على التمييز العنصري (المكسيك)

٩- تؤدي وسائل الإعلام، بما فيها الإنترنت، دوراً كبيراً، في اتجاه الخير أو الشر، إما بإشاعة الصور النمطية والتحاميل وترسيخهما وإما بتشجيع العلاقات الإثنية الجيدة. وتدرس وزارة العدل حالياً الحاجة إلى تعديل التشريعات التي تلزم مقدمي خدمات الإنترنت بمتابعة وحذف المواد التي تبلغ حد جرم بث خطاب الكراهية والعنصرية.

## ٣- مواصلة اتخاذ تدابير فعالة لمنع العنف ضد المرأة (الاتحاد الروسي، المكسيك)، وتجميع معلومات عن العنف ضد الأطفال في إطار الأسرة (الاتحاد الروسي)

١٠- كان منع ممارسة العنف على النساء هدف كل من البرنامج الحكومي وعدد من برامج عمل الإدارة بغرض منع العنف والحد منه. وستضع فنلندا حملة مجلس أوروبا لمكافحة العنف في حق النساء في عام ٢٠٠٨ موضع التطبيق. وترمي الحملة إلى إذكاء الوعي بذلك العنف بوصفه انتهاكاً لحقوق الإنسان والتأثير في المواقف. وستعتمد الحملة أيضاً إلى تقييم مدى الحاجة إلى مراجعة التشريعات المتبعة.

١١ - ولا يمكن وضع حد للإفلات من العقاب والقضاء على هذا الانتهاك لحقوق الإنسان إلا بانتهاج نهج شامل حقيقي. ومن الأساسي إشراك الرجال في الجهود الرامية إلى القضاء على العنف في حق المرأة. وإضافة إلى تعريض الجناة للمساءلة وتوفير برامج علاج، ينبغي ألا ننسى تعزيز النماذج الإيجابية من الرجال وإشراكهم في أنشطة الوقاية والتوعية.

١٢ - ولخفض العنف الممارس على المرأة، ينبغي تدعيم قدرات التدخل وتقديم الدعم والمساعدة. وسيحسن التعاون بين الإدارات المعنية بالخدمات الاجتماعية والشرطة قصد تقديم مساعدة سريعة للضحايا. وفي إطار نظام الرعاية الصحية، ستطور خدمات الرعاية المقدمة إلى الضحايا ووسائل اكتشاف ضحايا الاعتداءات، وسيتلقي الموظفون التدريب في هذا الصدد. ويوجد في جميع أنحاء البلد نظاماً للخدمات الاجتماعية الطارئة متاح على مدار اليوم للنساء ضحايا العنف. وتدرس وزارة العدل حالياً مسألة جعل العنف الممارس على المرأة/العنف بين الأزواج من الظروف المشددة للعقوبة.

١٣ - وإذا كانت التشريعات والسياسات والبرامج، والموقف العام مبدئياً في فنلندا تدين العنف الممارس على الأطفال، فإن الأطفال لا يزالون يتعرضون للعنف داخل عائلاتهم في جميع الفئات الاجتماعية والعمرية.

١٤ - ونحتاج إلى بيانات مباشرة من أجل أن نفهم بشكل أفضل السياق الذي يندرج فيه العنف داخل العائلات كي نكون قادرين على توفير خدمات أحسن وتدابير أفضل في مجالي الوقاية والرصد، وأنشطة دعوية أجود، إضافة إلى إذكاء الوعي. ونوافق على أن وجود بيانات موضوعية ومعلومات دقيقة شرط لا بد منه لرسم السياسات القائمة على الأدلة، وستواصل فنلندا تعزيز أنشطتها في هذا المجال. ومن المتوقع في خريف ٢٠٠٨ الحصول على نتائج دراسة إحصائية شاملة عن العنف في حق الأطفال، تجريها الكلية الفنلندية للشرطة ومعهد البحوث الوطنية للسياسات القانونية.

#### ٤ - النظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (إكوادور، بوليفيا، الجزائر، مصر، المكسيك)

١٥ - فنلندا ليست طرفاً في اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي لم يصدق عليها سوى عدد قليل من الدول. ويجب النظر بعناية في إجراء مشاورات واسعة النطاق بشأن مضمون الاتفاقية وآثارها المحتملة في التشريعات الفنلندية قبل إعادة النظر في موقفنا من الاتفاقية. وينبغي أن يشارك في تلك المشاورات جميع الوزارات وغيرها من الفاعلين المعنيين بالأمر في فنلندا. ومن غير المعتزم في هذه اللحظة بدء تلك المشاورات في المستقبل القريب.

١٦ - إن حقوق المهاجرين، بمن فيهم العمال المهاجرون، مشمولة أصلاً في تشريعاتنا الوطنية وفي تشريعات الاتحاد الأوروبي وغيرها من صكوك حقوق الإنسان، بما فيها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. والتشريعات الفنلندية لا تفصل بين العمال المهاجرين والمهاجرين الآخرين. فالحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور الفنلندي تحمي كل من يقيم في فنلندا.

#### ٥ - النظر في التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة (بوليفيا)

١٧ - تواصل الحكومة الفنلندية بحمة تعزيز حقوق الشعب الصامي. وتهدف الحكومة الحالية إلى حل قضية استعمال الأراضي أثناء الولاية الحالية للحكومة. ويجري الإعداد لمشروع قانون، وهناك مفاوضات نشطة بين وزارة العدل

ووزارة الزراعة والغابات والبرلمان الصامي، وهو شريك لا بد منه في المفاوضات. والمنطلق هو الحفاظ على ثقافة الشعب الصامي وحق الصاميين في استعمال الأراضي التي يقيمون أو يعيشون فيها منذ القدم. ومسألة أخرى تتعلق بحق الشعب الصامي هي المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن استعمال الأراضي في مناطقهم الأصلية. وتهدف الحكومة إلى إيجاد حل يشمل الشروط المسبقة للتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩.

## ٦- مواصلة مراجعة الإجراءات المتعلقة بطلبات اللجوء على ضوء اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ (بوليفيا)

١٨- فنلندا ملتزمة بالتطبيق التام والشامل لاتفاقية جنيف لعام ١٩٥١. ويحظر الدستور الفنلندي وقانون الأجانب ترحيل الأجانب إلى بلد قد يتعرضون فيه لعقوبة الإعدام أو التعذيب أو سوء المعاملة. ويمنح قانون الأجانب أيضاً لطالبي اللجوء حق استئناف القرارات التي تخصهم لدى محكمة إدارية، مثل الترحيل أو رفض اللجوء أو رخصة الإقامة. ويحق لجميع طالبي اللجوء الحصول على ضمانات إجرائية فعلية مثل المساعدة القانونية وخدمات الترجمة الشفهية.

١٩- وجاء في قانون الأجانب أنه لا يمكن دراسة طلب في إطار الإجراء المعجل إلا في حالات قليلة محددة بدقة: إن اعتبر طلب اللجوء غير مستند بوضوح إلى أساس سليم أو إن جاء مقدم الطلب من بلد آمن أو إن طلب اللجوء مراراً وتكراراً. هذا، ولا يُدرس سوى جزء من طلبات اللجوء في إطار الإجراء المعجل.

٢٠- ونوقش مدى استيفاء إجراء اللجوء المعجل الضمانات القانونية لطالبي اللجوء. فقد وجد أمين المظالم المعني بالأقليات، الذي دعي إلى دراسة الإجراء، أن هذا الإجراء، من حيث الأصل، يؤمّن الحماية القانونية لطالبي اللجوء أثناء عملية اللجوء. وأهم ملاحظة أبدت في الدراسة تتعلق بتوفير سبيل انتصاف فعالة، لأن المستأنف، في الإجراءات المعجلة، قد يرحل من البلد أثناء فترة الاستئناف. والترحيل قد يمنع إعمال الحق في الاستئناف. بيد أن المستأنف عادة ما يمثل محام، ويحق له دائماً طلب اتخاذ تدبير مؤقت من المحكمة الإدارية لمنع تنفيذ قرار برفض دخول البلد، وهو حق أصبح عملياً أهم عنصر من حيث فعالية الحق في الاستئناف.

## ٧- تغطية التمييز بسبب الميل الجنسي والإعاقة في التشريعات الوطنية والأنشطة التدريبية في مجال مكافحة التمييز تغطية مماثلة لأسباب التمييز الأخرى، كما هو الحال في مجالات مثل توفير الخدمات والرعاية الصحية (سلوفينيا، هولندا)، والنظر في استخدام مبادئ يوجياكارتا المتعلقة بتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتصل بالميل الجنسي والهوية الجنسية كدليل تسترشد به في وضع سياساتها (سلوفينيا)

٢١- كل الناس سواسية أمام القانون، طبقاً للدستور الفنلندي. ويندرج الميل الجنسي بوضوح ضمن تعبير "أسباب أخرى" في نص الدستور الذي يحظر التمييز. والتمييز محظور أيضاً في العديد من القوانين، منها ما يشير صراحة إلى الميل الجنسي والجنسانية، مثل القانون الجنائي.

٢٢- وتبني فلسفة حقوق الإنسان الفنلندية أساساً على هدف ضمان المساواة في إعمال الحقوق بقطع النظر عن الأصل أو العمر أو الدين أو الرأي أو الإعاقة أو الميل الجنسي أو ما شابه ذلك. وترى فنلندا أن مبادئ العالمية وعدم التمييز يستوجبان إيلاء الاعتبار الواجب لانتهاكات حقوق الإنسان بسبب الميل الجنسي والهوية الجنسية.

٢٣- وقد درسنا في أول الأمر مبادئ يوجياكارتا ونعترف بفائدتها في زيادة وضوح واتساق التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان. وتتعهد فنلندا بتحسين وضع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً في فنلندا. وسيُتناول الدور المحتمل لمبادئ يوجياكارتا في هذا المضممار بالمزيد من الدرس.

#### ٨- إدماج منظور جنساني إدماجاً كاملاً في عملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل (سلوفينيا)

٢٤- قررت الحكومة في خريف عام ٢٠٠٧ إعداد خطة عمل للمساواة الجنسية هدفها تحديد أهم التدابير التي يتعين على الحكومة اتخاذها لتعزيز المساواة الجنسية. وتتمثل الأهداف الرئيسية في تعميم المنظور الجنساني، وتقليص تفاوت الأجور بين الجنسين، والنهوض بالحياة المهنية للمرأة، وإذكاء الوعي بالمساواة الجنسية في المدارس والحد من الفصل بين الجنسين، وتسهيل التوفيق بين العمل والحياة الأسرية، والحد من العنف الممارس على المرأة. وستعتمد جميع الوزارات قريباً خطة العمل النهائية وستطبقها بين مختلف القطاعات. وستؤخذ خطة العمل هذه في الحسبان كما ينبغي في إطار متابعة الاستعراض الدوري الشامل.

-----